

Distr.: General
17 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ (الدورة الاستعراضية)

استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية:

الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

تقرير الأمين العام

* E/CN.17/2010/1.



موجز

تحسّنت الكفاءة الإيكولوجية طوال القرن الماضي. ومع ذلك، فقد استمر الاستهلاك المطلق للموارد في الازدياد مع ازدياد السكان والناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، بل وتسارع منذ عام ٢٠٠٠ مع النمو السريع في الاقتصادات الناشئة. غير أنه لم تنزل قطاعات عريضة من السكان في بلدان نامية ينقصها إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وبات واضحاً أيضاً أن التنمية قد تجاوزت طاقة احتمال النظم الإيكولوجية في شتى المناطق الجغرافية، سواء قيسَت باستخدام تحليل "البصمة الإيكولوجية" أو أي عدد من المؤشرات مثل الأنواع المهددة بالانقراض، أو تَرَدِّي النظم الإيكولوجية والأراضي، أو إزالة الغابات، أو انخفاض الأرصد السمكية.

ولذلك سيلزم تضافر مزيد من الجهود لِفَصْل النمو الاقتصادي عن استخراج الموارد الطبيعية وتَرَدِّي البيئة، ولتعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عند صوغ السياسات وتنفيذها. وثمة فائدة قيمة في اتباع نهج قائم على دورة الحياة لفهم أوجه الترابط بين خيارات الاستهلاك والإنتاج، وكيف يمكن أن تسفر عن نتائج معقدة، وغير مقصودة في بعض الأحيان، على التنمية المستدامة.

ويلزم إيلاء اهتمام خاص إلى خيارات الاستهلاك، حيث كان التقدم المحرز صوب الاستدامة محدوداً. وأصبح تداول مفهوم الاقتصاد الأخضر، أو النمو الأخضر، آخذ في الشيوع كوسيلة للتوفيق بين الاستدامة البيئية والتحسين المستمر في مستويات المعيشة وبخاصة في البلدان النامية. وأخذت تتشكل مجموعة من أفضل الممارسات، تتعلق بسياسات الشراء المستدامة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والمباني الخضراء، وإدارة سلسلة الإمدادات المستدامة، وتعميم مسؤولية الشركات في السياسات العامة. ولا يُعرف سوى القليل عن المزيج الصحيح للتدابير - الطوعية، والقائمة على السوق، والإلزامية - التي يمكن أن تفضي إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. إلا أن العوائق في كثير من الحالات، هي عوائق سلوكية وسياسية أكثر منها تكنولوجية، مما يدعو إلى مزيد من التوعية والتثقيف.

والتحدي الذي يطرحه الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو أن ييسر حدوث تحول سريع في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة حتى تظل في إطار طاقات احتمال النظم الإيكولوجية، مع كفاءة ارتفاع مستويات المعيشة وتقرارها في جميع أنحاء العالم.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - معلومات أساسية
٦	ثانيا - استعراض التقدم المحرز
١٣	ثالثا - تمكين إطار السياسة العامة من الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
٢٠	رابعا - دور المجتمع المدني والمستهلكين
٢١	خامسا - سياسات وتدابير الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين
٢٩	سادسا - التحديات والعقبات المستمرة

أولا - معلومات أساسية

١ - يقدم هذا التقرير استعراضاً موجزاً لحالة تنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وفق ما أقرته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة^(١). ويسلط التقرير الضوء على التحديات المستمرة والمعوقات والعقبات التي تواجهها البلدان عند تنفيذ سياسات وبرامج تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتنمية المستدامة. وينبغي لهذا التقرير أن يُقرأ جنباً إلى جنب مع تقارير الأمين العام المنفصلة عن إدارة النفايات، والمواد الكيميائية، والنقل، والتعدين، والمعمورة بدورها على اللجنة في دورتها الحالية، إضافة إلى تقرير عن الاتجاهات في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي يقدم صورة واضحة عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية.

٢ - وقد أُعد التقرير باستخدام معلومات وبيانات مستمدة من التقارير الوطنية التي قدمتها البلدان إلى اللجنة، ومن نتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمي، واجتماعات عملية مراكش المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحليلات قامت بها مجموعات رئيسية ذات صلة، ومؤسسات ومنظمات أخرى مهتمة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد أفاد التقرير من المساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن مدخلات مقدّمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ألف - التاريخ والولايات

٣ - أثناء مؤتمر قمة ريو دي جانيرو المعقود عام ١٩٩٢، عُرضت مسألة "الاستهلاك والإنتاج المستدامين" في الفصل الرابع من جدول أعمال القرن ٢١^(٢). وبعد مضي عشر سنوات، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، وافقت جميع البلدان على أن "القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، التي تشكّل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي الأهداف العامة والمطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة"^(٣). وعلى وجه التحديد، في

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الجزء ألف، مشروع القرار الأول، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ التنفيذية")، الفقرة ٢.

الفصل الثالث من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)، دُعيت الدول الأعضاء والمجتمع المدني إلى ما يلي:

”تشجيع وتعزيز وضع إطار برامج عمل لعشر سنوات دعماً للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل تسريع عملية التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين تعزيزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود طاقة احتمال النظم الإيكولوجية. معالجة، وعند الاقتضاء، بالفصل بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي من خلال تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج مع التقليل من تردي الموارد والتلوث والهدر. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان تدابير، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية وقدرات البلدان النامية عن طريق تعبئة المساعدات المالية والتقنية، من جميع المصادر، وبناء القدرات للبلدان النامية“^(٤).

٤ - والتقدم المحرز في المجموعة المواضيعية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يشمل عدة قطاعات في برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، وقد جرى استعراضه بناء على ذلك في دورات سابقة للجنة التنمية المستدامة في ما يتعلق بمجموعات مواضيعية معينة.

٥ - ويتعلق الاستهلاك والإنتاج المستدامان بالكيفية التي تنتج بها البشرية إمدادات كافية من السلع والخدمات لكل فرد، مع تقليل الضغط المفروض على البيئة والنظم الإيكولوجية. وباختصار، تدور المسألة حول الفصل بين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتردي البيئي. وقد سلمت لجنة برونتلاند بوضوح بالحدود القصوى لطاقة احتمال قاعدة الموارد، وبأنه ”يتعين على العالم، قبل الوصول إلى هذه الحدود بوقت طويل، أن يكفل تكافؤ إمكانية الوصول إلى الموارد المحدودة وإعادة توجيه الجهود التكنولوجية من أجل تخفيف الضغط“^(٥).

باء - السياق الجديد

٦ - على مدى العامين الماضيين، شهد العالم وقوع أزمات عالمية متعددة، أثرت تأثيراً سلبياً على النشاط الاقتصادي وعلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية (بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية). وقد أُلقت الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة بظللها على مسائل التقلب

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٥.

(٥) الأمم المتحدة، مستقيلنا المشترك: تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (١٩٨٧)، الفصل الثاني: نحو تحقيق تنمية مستدامة (A/42/427، الفقرة ١٠). قدم تقرير نادي روما لعام ١٩٧٢، حدود النمو، حجة مماثلة في ما يتعلق باستخدام مواد غير متجددة في عالم محدود، رغم ثبوت أن الخط الزمني الوارد به متشائم أكثر مما ينبغي.

الزائد في أسعار الطاقة والغذاء، ونقص الغذاء وندرة المياه على الصعيد العالمي. ومما يزيد من تعقّد الحالة تغيير المناخ، الذي يهدد بتفاقم تأثير الأزمات الأخرى. بيد أن هذه التحديات قدمت فرصاً لإعادة تشكيل أنماط الاستثمار والتنمية، ولخلق فرص عمل جديدة في "الاقتصاد الأخضر"، وإدارة الموارد على نحو أكثر استدامة، بوسائل من بينها تعزيز التعاون الدولي ومن خلال نماذج مبتكرة للأعمال التجارية.

٧ - والتحديات الماثلة في مواجهة إطار عشري للبرامج هو أن يكفل تحقيق تحول سريع إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة تبقى في حدود طاقة احتمال النظم الإيكولوجية، بينما تكفل ارتفاع مستويات المعيشة وتقاربها داخل البلدان وفيما بينها. وأهداف الإطار هي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذات الوقت فصل هذه العملية بسرعة عن التردّي البيئي وتدمير النظم الإيكولوجية. وإذا نظرنا إليها من زاوية مختلفة، يسعى الاستهلاك والإنتاج المستدامان إلى تحديد وتعزيز أوجه التآزر بين الإدارة السليمة لموارد الأرض، وأوجه التحسن في رفاه جميع البشر، وبخاصة الفقراء.

ثانياً - استعراض التقدم المحرز

ألف - استهلاك الموارد على الصعيد العالمي

٨ - تضاعف عدد سكان العالم أكثر من أربعة أضعاف منذ بداية القرن العشرين، وازداد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ٢٣ ضعفاً، مما نتج عنه زيادة في الدخل الفردي بمقدار ٥,٥ أضعاف. بيد أن الزيادات في الدخل كانت موزعة توزيع غير متساو إلى حد كبير، ونشأت ثقافة "استهلاكية" بين المجموعات ذات الدخل الأعلى^(٦). وشكلت نسبة الـ ٢٠ في المائة من السكان في البلدان ذات الدخل الأعلى نسبة ٧٧ في المائة من مجموع الاستهلاك الخاص في عام ٢٠٠٥، بينما لم تشكّل البلدان الأشد فقراً سوى ١,٣ في المائة^(٧).

٩ - ونشأ عدد من المنهجيات في السنوات الأخيرة لتقييم العلاقة بين الاستهلاك النهائي واستخدام المواد. وهذه تشمل تحليل دورة الحياة (الذي يتتبع استهلاك المواد على مدار دورة حياة منتج ما)، وتحليل البصمة الإيكولوجية (الذي يحول الاستهلاك إلى معيار أساسي قائم على منطقة ما)، وتحليل تدفق المواد (الذي يجمع استهلاك المواد بالطن في أربع فئات أساسية

(٦) المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. "حقائق الاستهلاك المستدام واتجاهاته من منظور الأعمال التجارية: مجال تركيز دور الأعمال التجارية" Sustainable Consumption Facts and Trends From a Business Perspective: The Business Role Focus Area (جنيف، سويسرا، ٢٠٠٨).

(٧) <http://www.globalissues.org/issue/235/consumption-and-consumerism> (جرى الاطلاع عليه في ٢٧ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠).

هي - الفلزات، والمعادن، والوقود الأحفوري، والكتلة الأحيائية). وتحليل تدفق المواد هو المنهجية الأقل تطفلاً، إذ إنه قائم على بيانات رسمية، ولا يضع أية افتراضات في ما يتعلق بالتأثيرات البيئية أو طاقة الاحتمال النسبية. ومع ذلك، فهو يقدم أداة مفيدة لتقييم ما إذا تحقق قدر كبير من الفصل بين استخدام الموارد العالمية والنمو الاقتصادي والسكاني^(٨).

١٠ - وبالتوافق مع النمو السكاني، تزايدت منذ عام ١٩٠٠ معدلات الدخل والناتج، واستخدام المواد على الصعيد العالمي (بالقيمة الإجمالية ونصيب الفرد)، ومجموع الإمدادات من الطاقة الأولية، مع حدوث زيادات ملحوظة منذ عام ١٩٦٠ (انظر الشكل ١). وازداد استهلاك المواد الإجمالي (فلزات، ومعادن صناعية وإنشائية، ووقود أحفوري، وكتلة أحيائية) بمقدار ثمانية أضعاف تقريباً من ٧,٥ بلايين طن في عام ١٩٠٠ إلى ٥٩ بليون طن في عام ٢٠٠٥^(٩). ويمثل ذلك حوالي ضعف الزيادة السكانية، بينما يمثل ٤٠ في المائة فقط من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. بيد أن معدل استخدام المواد ازداد منذ عام ٢٠٠٠، ويتزايد حالياً معدل استخراج ركاز الحديد، والبوكسيت، والنحاس، والنيكل بسرعة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(١٠). وللمرة الأولى، تكون الاقتصادات الناشئة هي القوة الدافعة وراء هذه الزيادات في نصيب الفرد من المواد المستخدمة.

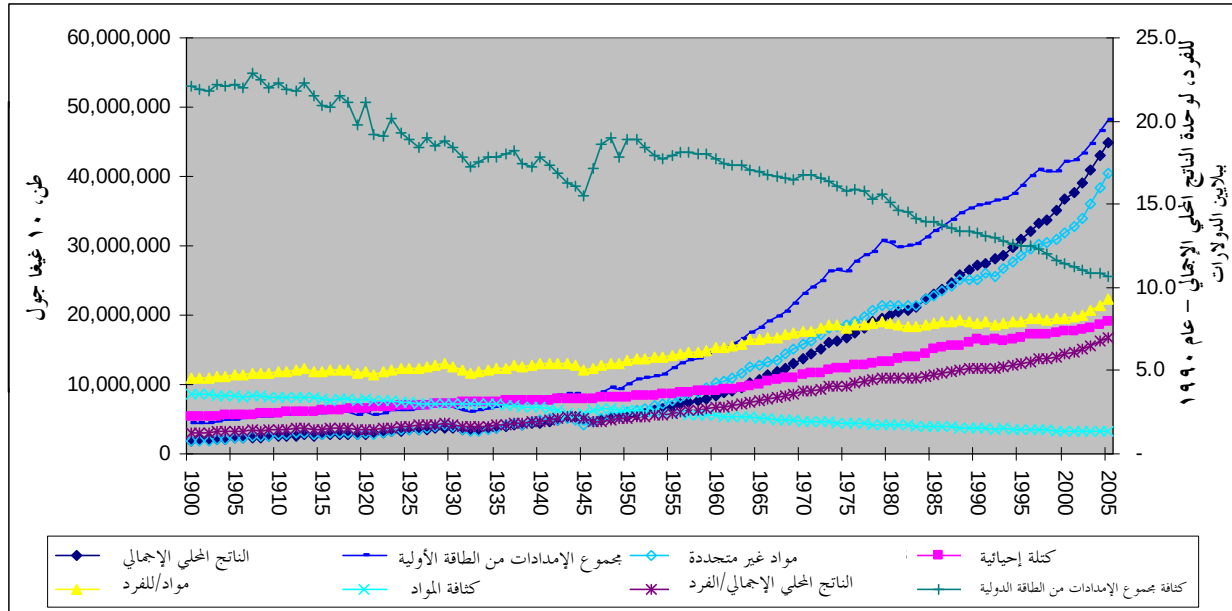
(٨) تتوافر البيانات لإجراء هذه التحليلات من خلال بوابة تدفق المواد التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، على الإنترنت. يمكن الاطلاع عليها على <http://www.materialflows.net/>.

(٩) F. Krausmann, S. Gingrich, N. Eisenmenger, K-H. Erb, H. Haberl and M. Fisher-Kowalski, "Growth in global materials use, GDP and population during the 20th century", *Ecological Economics*, Vol. 68, issue 10 (2009), pp. 2696-2705.

(١٠) T.Jackson, "Prosperity without Growth? the transition to a sustainable economy" (المملكة المتحدة؛ لجنة التنمية المستدامة، ٢٠٠٩).

الشكل ١

اتجاهات طويلة الأجل في كثافة استخدام الموارد والطاقة



المصدر: مستمدة من Krausmann et al.، ٢٠٠٩.

١١ - وحدير بالملاحظة أنه بينما طرأ بعض الانخفاض في استخدام الموارد لكل وحدة ناتج محلي إجمالي (فصل نسبي)، فقد طغى على هذا الانخفاض الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى بالتالي إلى زيادة الاستخدام المطلق للمواد والطاقة - أو ما يسمى بالتأثير الارتدادي. وفي واقع الأمر، ازداد استهلاك المواد بنسبة متوسطة قدرها ٢ في المائة في السنة. وقد اتضح ذلك بصفة خاصة في أجهزة التدفئة أو التبريد في المنازل، ووسائل النقل الشخصية^(١١). ولا يوجد دليل على حدوث فصل مطلق عالمياً.

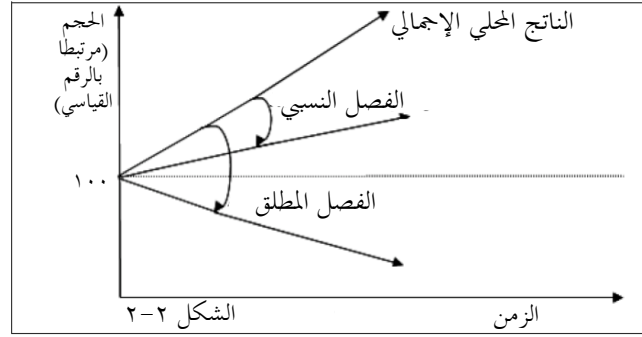
١٢ - وعلى الصعيد القطري، شهدت بعض الاقتصادات، الصناعية منها بالدرجة الأولى، فصلاً نسبياً بين استخدام الموارد والآثار البيئية، كليهما، والنمو الاقتصادي (انظر الإطار ١). وفي قليل من الحالات، طرأ فصل مطلق. وبينما تمثل عوامل هيكلية (خاصة الحصة المتزايدة للخدمات في الاقتصادات الميسورة بدرجة أكبر) دافعا رئيسيا للفصل النسبي، ستنشأ حاجة إلى وضع سياسات تحويلية، من بينها تحديد أهداف وطنية طموحة (مثلما فعلت الدانمرك وكوستاريكا) من أجل تحقيق فصل مطلق. وإلى جانب البلدان، اعتمدت بعض الشركات أيضاً أهدافاً تتعلق بالفصل، على سبيل المثال: للكربون (تيمبرلاند Timberland)، ومعادلة

(١١) انظر الحاشية ٥.

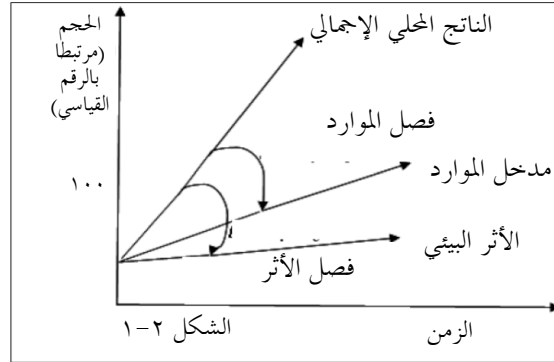
المياه (شركة كوكا كولا Coca Cola Enterprises)، وهدر الدارة المغلقة/انعدام الهدر المعدوم (دوبون، تويوتا Dupont, Toyota).

الإطار ١: ما هو الفصل؟

يشير الفصل إلى العلاقة بين (أ) المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو دليل التنمية البشرية، و (ب) المتغيرات البيئية، مثل استخدام الموارد أو التدهور البيئي. ومن المهم التمييز بين فصل الموارد، أي التخفيض التدريجي للمدخلات من المواد اللازمة لإنتاج وحدات إنتاج إضافية، وفصل الأثر، أي الحد من الآثار البيئية السلبية، وبين الفصل النسبي والمطلق، وبين الموارد المتجددة وغير المتجددة.



الشكل ١-٣-٥ تمثيل بياني للفارق بين الفصل "المطلق" و "النسبي"



الشكل ١-٢-٥ تمثيل بياني للفارق بين فصل "الموارد" وفصل "الأثر"

المصدر: T.Jackson, 2009

١٣ - تنشأ الاختلافات الإقليمية في استخدام المواد عن أوجه التفاوت في أسلوب الحياة والثراء والسكان والجغرافيا والتطور التكنولوجي. إذ يبلغ نصيب الفرد من استهلاك المواد في أمريكا الشمالية ٣ أضعاف، وفي أوروبا الغربية ١,٦ ضعف، المتوسط العالمي (باستخدام تدابير البصمة الإيكولوجية؛ انظر أدناه). وقبل العقدين الماضيين، نشأ استخدام المواد في البلدان النامية ذات الاقتصادات القائمة على الكتلة الحيوية بفعل ارتفاع النمو السكاني بصورة رئيسية. ومع ذلك، يتغير هذا مع نمو سكان الحضر بسرعة وتطور البلدان الناشئة وتوجهها نحو التصنيع. وفي الفترة من ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٠، ارتفع عدد سكان المدينة من ٢٢٠ مليون إلى ٢,٨ بليون نسمة، بزيادة ١٠ أضعاف^(١٢) تنعكس في زيادة معادن البناء ٣٤ ضعفا وزيادة الخامات والمعادن الصناعية ٢٧ ضعفا. وعلى مدى القرن الماضي، ازداد سكان البلدان النامية بمقدار ستة أضعاف في حين ازداد عددهم ثلاثة في الدول الصناعية؛ ويعيش الآن ٨٥ في المائة من السكان في البلدان النامية^(١٣). ومع ذلك، تستخدم الدول الصناعية، التي لا تشكل سوى ١٥ في المائة من السكان، ٥٠ في المائة من الطاقة الأحفورية والمعادن الصناعية والخامات المعدنية، رغم أن هذا الاستخدام يتغير ببطء.

باء - دور التكنولوجيا

١٤ - أتاححت جوانب التقدم في التكنولوجيا الفرص لتسريع التنمية (على سبيل المثال، الوظائف الخضراء وفرص الأسواق الجديدة) وزيادة الكفاءة البيئية، ولكنها تشكل أيضا سلبيات ومخاطر. ويمكن النمو السريع وزيادة التقارب بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من وضع نماذج للأعمال المبتكرة وتقديم الخدمات لأغراض التنمية، والمثال الكلاسيكي على ذلك ابتكار "هاتف القرية" من مصرف غرامين. بيد أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسفرت عن تدفقات جديدة من المواد الخطرة وغيرها من المواد التي تصعب معالجتها، مما يشكل تحديات كبيرة على الاستدامة. كما تشكل كميات المنتجات الإلكترونية المستعملة، والنفايات الإلكترونية التي تصدر إلى البلدان النامية حيث تستعاد المعادن بدون مرافق معالجة رسمية، مما يشكل تحديات صحية وبيئية هامة.

(١٢) صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٧. "حالة السكان في العالم عام ٢٠٠٧: إطلاق العنان لإمكانيات النمو الحضري" (نيويورك، ٢٠٠٧). انظر: http://www.unfpa.org/swp/2007/english/chapter_4/index.html.

(١٣) البلدان الصناعية هي أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى والاتحاد الروسي، و Krausmann، ٢٠٠٩.

١٥ - وتعتبر التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النانوية ناقلة لقدرات تحويلية هائلة ولكن ترافقها أيضا مخاطر غير معروفة. كما أن الفرص والمخاطر هي في مرحلة مبكرة من التنمية، رغم أنها تتحرك بسرعة. وسوف يكون من الحصادة التأكد بداية من انتشارها بطرق تخفف من المخاطر وتحد من استخدام الموارد والطاقة (انظر الإطار ٣)، على سبيل المثال، من خلال عمليات استعراض المنتج لضمان متطلبات الاستدامة قبل طرحها في السوق.

١٦ - وقد تضخمت كل من تحديات وفرص أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من جراء النمو السريع في عولة التجارة العالمية لسلاسل الإمداد. وقد برز عدد من البلدان النامية بوصفها مراكز إنتاج رئيسية، وبالتالي وفرت فرصا اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة^(١٤). كما مكن هذا الاتجاه من سرعة انتشار التكنولوجيات المستدامة بيئيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وقد ساهم التعاون الدولي تحت رعاية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذا الانتشار. وأظهر بروتوكول مونتريال مدى سرعة إمكانية إدخال تكنولوجيات صديقة للأوزون. ولكن يلزم إطار لدعم نشر التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات في البلدان النامية اللازمة للاستفادة من التكنولوجيات السليمة بيئيا.

١٧ - بيد أن عولة الإنتاج تجعل من الصعب تقدير كثافة الموارد وطنيا أو إقليميا، لأن المستهلكين في البلدان المتقدمة النمو يستوردون بشكل متزايد المنتجات الكثيفة الموارد من البلدان النامية. وبالتالي، يمكن جزئيا تفسير حدوث انخفاض في استخدام الموارد في البلدان المتقدمة النمو من خلال نقل الأنشطة الكثيفة الموارد إلى البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، في حالة انبعاثات غازات الدفيئة، لو كان غاز ثاني أكسيد الكربون المتجسد في التجارة مدرجا في قوائم الجرد في المملكة المتحدة، لارتفعت انبعاثاته بنسبة ١١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ بدلا من تراجعها بنسبة ٦ في المائة المعلنة على الصعيد الوطني^(١٤). ولدى سبعة وعشرون بلدا بصمة مياه خارجية (المياه المستخدمة في السلع التي تستوردها) تستأثر بأكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي استهلاكها للمياه^(١٥). وهذا يعني أيضا أن ما ينشأ من آثار

(١٤) G. Peters, and E. G. Hertwich, "Pollution Embodied in Trade: The Norwegian Case", *Global Environmental Change*, vol. 16, issue 4 (2006), ص ٣٧٩-٣٨٧.

(١٥) بصمة المياه للاتحاد العالمي للطبيعة هي حجم المياه المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات المستهلكة في أحد البلدان، وتشمل استخدام المياه من المصادر الداخلية والخارجية (المياه المستخدمة في إنتاج السلع في البلد المصدر). وتستأثر حسابات الاستخدام الخارجي للمياه في جميع أنحاء العالم بنسبة ١٦ في المائة من البصمة المائية. وبالنسبة لـ ٢٧ بلدا، تشكل المصادر الخارجية نسبة أكثر من ٥٠ في المائة من بصمتها المائية.

بيئية واستخدام للموارد يتجسد في التجارة^(١٦) و يتزايد مع مرور الوقت. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن ثلث انبعاثات الصين يعود سببها إلى الصادرات^(١٧).

١٨ - وما من شك في أن التحدي المتمثل في استنفاد الموارد غير المتجددة وكذلك الارتفاع الأخير والتقلب في أسعار السلع الأساسية من التحديات العالمية في جوهره. وهناك حاجة لإيجاد حلول متفق عليها دوليا بشأن قياس أهداف خفض في استخدام الموارد والتلوث وتوزيعها توزيعاً منصفاً، بما في ذلك المواد والمياه و ثاني أكسيد الكربون، وفي ضمان إتاحة التكنولوجيات النظيفة ونماذج الأعمال التجارية المبتكرة لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي للحلول الحد من مخاطر المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والتجارية وزيادة قدرة تحملها.

جيم - البقاء في حدود طاقات تحمل النظم الإيكولوجية

١٩ - لقد بذلت جهود مختلفة تهدف إلى تقييم ما إذا كانت الاقتصادات تعمل في حدود طاقات تحمل النظم الإيكولوجية. وتقيم الجهود العالمية والمتعددة التخصصات، من قبيل تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية والتقييم الدولي بشأن المعارف الزراعية والعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الحالة الصحية للتنوع البيولوجي للأرض والمناطق الزراعية الإيكولوجية، وغيرها من الخدمات البيئية. ومعا يرون أن النشاط البشري يمارس ضغطاً على النظم الإيكولوجية للأرض لدرجة أن ستين في المائة من خدمات النظم الإيكولوجية تتعرض للتدهور أو تستخدم بطريقة غير مستدامة، وتعرض للخطر القدرة على تلبية احتياجات الأجيال المقبلة. ويؤثر تدهور الأراضي على ١,٩ بليون هكتار (و ٢,٦ بليون نسمة)، وتستخدم الزراعة المروية نسبة ٧٠ في المائة من مسحوب المياه العذبة على الصعيد العالمي. ومع تزايد شح المياه والأراضي، التي كثيراً ما تتفاقم بفعل تغير المناخ، لن تكون الممارسات الزراعية المعتادة كافية لتلبية الزيادة المتوقعة بنسبة ٧٥ في المائة في الحبوب عالمياً وتضاعف الطلب على اللحوم في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠.

(١٦) على سبيل المثال، يشير "الكربون المتجسد" إلى ثاني أكسيد الكربون المنبعث في جميع مراحل عملية التصنيع الجيدة، من استخراج المواد الخام من خلال عملية التوزيع إلى توفير المنتج النهائي للمستهلك. J. Kejun, A. Cosbey and D. Murphy, "Embodied Carbon in Traded Goods". (International Institute for Sustainable Development, Canada, 2008).

(١٧) World Economic Forum and Deloitte, Touche, Tohmatsu, "Sustainability for Tomorrow's Consumer: (١٧) The Business Case for Sustainability, (Geneva, Switzerland, 2009).

٢٠ - وقد ركزت جهود أخرى تقودها شبكة البصمة الإيكولوجية على تصميم البصمة الإيكولوجية على المستوى القطري والعالمي، وكذلك على القدرات الإيكولوجية. وترى الشبكة، على الصعيد العالمي، أن الاقتصادات تتجاوز قدرة كوكب الأرض بنسبة ٣٣ في المائة. وتقدر البصمة الماثية للاتحاد العالمي للطبيعة نسبة البصمة الإيكولوجية للبلد التي تغطيها القدرة البيولوجية الوطنية في مقابل الدول الأخرى عن طريق الاستيراد. ولا يوجد مقياس واحد لإمدادات المياه في العالم. ولكن البلدان التي تتجاوز قدرتها البيولوجية قد انتقلت من لا شيء في عام ١٩٦٠ إلى ٢٤ في الوقت الحاضر (بما في ذلك في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط ومنطقتي آسيا والمحيط الهادئ).

٢١ - ويؤيد هذه النتائج مقال علمي بارز حديث يحدد تسع خدمات بيوفيزيائية للأرض والقدرة على التحمل لكل منها التي لا ينبغي تجاوزها لضمان الاستقرار^(١٨). وقد تجاوزت ثلاثة عوامل، وهي معدل فقدان التنوع البيولوجي والتدخل في دورة النيتروجين وتغير المناخ، طاقاتها على التحمل بالفعل. وتقترب أربعة عوامل أخرى من عتباتها، وهي استخدام المياه العذبة في العالم والتغير في استخدام الأراضي وتحمض المحيطات والتدخل في دورة الفوسفور العالمية. ورغم أن هناك اختلافات علمية بشأن كيفية ضرورة قياس بعض هذه الاتجاهات، هناك دعم كبير للرسالة المركزية، وهي أن الاستهلاك العالمي يستخدم الموارد (غير القابلة للتجديد على نحو متزايد) أسرع من قدرة الكوكب على تجديدها، ويستخدمها بطرق تسفر عن المزيد من الضرر على نحو أسرع من إمكانية العديد من الأنظمة الطبيعية استيعابها.

ثالثاً - تمكين إطار السياسة العامة من الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٢٢ - إن جميع الجهات الفاعلة لها دور تؤديه في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. بيد أنه يتعين على الحكومات أن توفر إطاراً للسياسة العامة يعطي إشارات واضحة ومعلومات للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ويدعمها ببياكل قانونية وإدارية تتسم بالفعالية والصراحة والشفافية.

٢٣ - ومن تخطيط استخدام الأراضي إلى قوانين البناء إلى السياسات التجارية والمالية وغيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النواحي التنظيمية والمشتريات، وكذلك الأدوات الاقتصادية، فإن لدى الحكومات القدرة على تحديد ظروف السوق من

(١٨) J. Rockstrom et al, *Nature*, vol. 461 (١٨) ٤٧٢-٤٧٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). انظر: <http://www.nature.com/nature/journal/v461/n7263/full/461472a.html> (جرى الاطلاع عليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

أجل اعتماد الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويوفر الفشل في استيعاب العوامل الخارجية البيئية وغيرها من العوامل في كثير من الأحيان حوافز للسلوك غير المستدام.

ألف - ليس ثمة حل سحري - يلزم إطار إجراءات

٢٤ - يتطلب التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مزيجاً من السياسات والأنظمة والتعاون الإقليمي والدولي والرؤية والتخطيط على المدى البعيد. ومن أجل البدء في عملية رسم السياسات ووضع هياكل الحوافز وبناء الوعي، وافقت الحكومات في جوهانسبرغ على وضع الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأتبع ذلك بعملية مراكش لتحديد برامج ومشاريع ملموسة وتنفيذها، على أساس التعاون والشراكات من خلال المشاورات واجتماعات المائدة المستديرة وأفرقة العمل الوطنية (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢: ما هي عملية مراكش؟

عملية مراكش هي عملية عالمية لأصحاب المصلحة المتعددين ترمي إلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والعمل من أجل الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقد وضعت هذه العملية، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، شبكات ومجتمعات الممارسة ووسعت نطاقها على المستويين الوطني والإقليمي (على سبيل المثال، المائدة المستديرة الأفريقية المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والمجلس الإقليمي لأمريكا اللاتينية المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة) وعلى الصعيد الدولي (مثل أفرقة العمل السبع). بمشاركة نشطة من الحكومات والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين. وتوفر العملية أمثلة على أفضل الممارسات والسياسات والأدوات التحليلية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلاً عن أنواع المؤسسات والشراكات والمشاريع التي يمكن أن تساعد في تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الممارسة العملية. وقد دعمت وضع استراتيجيات إقليمية ومشاريع تجريبية وأنشطة بناء القدرات والتعاون بين الشمال والجنوب وتعزيز تبادل المعرفة من خلال المؤسسات الإقليمية والاجتماعات الإقليمية والدولية، وكذلك المواقع الشبكية.

وأفرقة عمل مراكش مبادرات طوعية تقودها الحكومات لتركز على سبعة مواضيع محددة، هي: (أ) "التعليم من أجل الاستهلاك المستدام"؛ (ب) "السياحة المستدامة"؛ (ج) "المشتريات العامة المستدامة"؛ (د) "المنتجات المستدامة"؛ (هـ) "المباني المستدامة"؛ (و) "التعاون مع أفريقيا"؛ و (ز) "أنماط الحياة المستدامة".

لمزيد من المعلومات انظر: www.unep.fr/scp/marrakech و www.desa.org/marrakech.

الأنشطة الإقليمية

٢٥ - اقترحت المفوضية الأوروبية كرد جزئي على خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وعملية مراکش أنماطا للاستهلاك والإنتاج المستدامة وسياسات صناعية مستدامة، وخطة عمل تتضمن مجموعة من الأنشطة كتعزيز التصميم الإيكولوجي، والمشتريات العامة المراعية للبيئة، ووضع العلامات الخضراء على المنتجات، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج من غير إسراف في استخدام المواد الأولية.

٢٦ - ووضعت المنطقة الأفريقية إطارا عشريا للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، باعتبار الطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، والموئل، والتنمية الحضرية المستدامة، والتنمية الصناعية القائمة على الموارد المتجددة من الأولويات. وبدعم من فرقة عمل عملية مراکش المعنية بالتعاون مع أفريقيا، بدأ التنفيذ عن طريق تسعة مشاريع.

٢٧ - واختارت منطقة آسيا والمحيط الهادئ استراتيجية النمو المراعي للبيئة على قاعدة إضفاء طابع مراعاة البيئة على الأعمال والأسواق، وبناء الهياكل الأساسية المستدامة، وفرض الضريبة البيئية وإصلاح الميزانية، والاستثمار في رأس المال الطبيعي، والكفاءة الإيكولوجية من خلال اعتماد إنتاج أنظف. وتشمل السياسات والاستراتيجيات التي تدعم ما ورد أعلاه ما يلي: الصكوك الاقتصادية، وإصلاح الضريبة الإيكولوجية، والمشتريات المراعية للبيئة، والكشف عن المعلومات العامة، وأدوات الإدارة الجيدة للمنتجات^(١٩).

٢٨ - وأطلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استراتيجيتها الإقليمية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تدعمها عملية مراکش، فأنشأت مجلس الخبراء الحكوميين المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وحددت الاستراتيجية الإقليمية خمس أولويات لهذه الأنماط: (أ) السياسات والاستراتيجيات الوطنية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، (ب) أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (ج) المشتريات العامة المستدامة، (د) أساليب الحياة المستدامة، (هـ) شبكات إدارة المعلومات والمعارف^(٢٠). وتأكدت هذه الأولويات في اجتماع التنفيذ الإقليمي، حيث أُدرج مبدأ الاستدامة في قطاع البناء.

UN ESCAP, 2006. *Green Growth At a Glance: The Way Forward for Asia and the Pacific*. (Environment (١٩) and Sustainable Development Division, Bangkok, 2006.

(٢٠) الاجتماع الخامس لمجلس الخبراء الحكوميين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كارتاخينا، كولومبيا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٩ - ووضعت المنطقة العربية الاستراتيجية الإقليمية العربية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٢١)، حيث حددت ست أولويات لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة: (أ) الطاقة من أجل التنمية المستدامة، (ب) إدارة المياه والنفايات، (ج) التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر، (د) التعليم، (هـ) أساليب الحياة المستدامة، (و) السياحة المستدامة. كما حددت مشاريع البرامج الإقليمية للتنفيذ في إطار هذه الاستراتيجية أثناء اجتماع التنفيذ الإقليمي، ووافق عليها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على المستوى الوطني

٣٠ - أعد أكثر من ٣٠ بلداً حتى الآن أو ما زالت في طور إعداد برامج وطنية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٢٢) (عما في ذلك الأرجنتين وإثيوبيا وتايلند وجامايكا والجمهورية التشيكية والسنغال وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وعملت بعض البلدان الأخرى على ترتيب أولوياتها على صعيد تطوير البرامج أو خطط العمل الوطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين^(٢٣)، فيما بدأت بلدان أخرى بإعداد أنشطة وسياسات وبرامج من غير إطار وطني^(٢٤) بالضرورة. وسعى إلى دعم هذه التطورات، وضعت عملية مراكش مبادئ توجيهية واستخدمتها في العديد من المشاريع التجريبية، وكذلك في أنشطة التوعية وبناء القدرات.

٣١ - وحدد عدد قليل من البلدان أهدافاً خاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. إذ وضعت ألمانيا والنمسا والدانمرك لنفسها أهدافاً تقضي بفصل الموارد. وترمي ألمانيا إلى مضاعفة كفاءة استخدام الطاقة لديها وموادها الخام بالمقارنة مع عام ١٩٩٠^(٢٥)، وهي تسعى على الأمد الطويل إلى الحد من استهلاك الموارد بنسبة ٥٠ في المائة في المطلق. وتسعى الدانمرك إلى تخفيض استهلاك الموارد على الأمد الطويل إلى نسبة ٢٥ في المائة من المستوى

(٢١) وثيقة مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٢٢) يوفر قسم تبادل المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالبرامج الوطنية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة معلومات عن البرامج القائمة والبرامج قيد الإعداد في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير عن البرامج الوطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، آذار/مارس ٢٠٠٧).

(٢٣) اجتماع الخبراء الدولي الثاني المعني بوضع الإطار العشري للبرامج، كوستاريكا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. عملية مراكش. انظر www.unep.fr/marrakech.

(٢٤) الاستراتيجية الإقليمية العربية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ٢٠٠٩.

(٢٥) معهد بحوث أوروبا المستدامة (Sustainable Europe Research Institute)، بوابة الإنترنت بشأن بيانات تدفقات المواد. انظر <http://www.materialflows.net/> (جرى الاطلاع على هذا الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

الراهن. وتسعى النمسا على الأمد القصير إلى تحقيق الاستقرار في استهلاك الموارد في المطلق، وإلى تسجيل زيادة قدرها أربعة أضعاف على صعيد كفاءة استخدام الموارد على الأمد الطويل. وتسعى بلدان أخرى إلى تحقيق أهداف محددة في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. فلقد وضعت الصين لنفسها هدفا وطنيا بتحسين استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وتحقيق تحسينات سنوية بنسبة ٤ في المائة في كفاءة استخدام الطاقة. ووضعت نيوزيلندا هدفا لها بتحسين استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وتسعى البرازيل إلى تجنب استخدام ٦٤٠٠ ميغاواط من القدرات الإضافية بفضل كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. وتسعى المكسيك إلى تحسين استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، وإلى خفض مستويات استخدام الكربون إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. وقد تعهدت دول عدة باعتماد سياسة تعديل الكربون أو "محايدة الكربون" - المهدف بحلول عام ٢٠٢٠، وكوستاريكا بحلول عام ٢٠٢١، والنرويج بحلول عام ٢٠٣٠، والسويد بحلول عام ٢٠٥٠. ووضعت كاليفورنيا لنفسها هدفا بتحسين استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ٣٣ في المائة، والحد بنسبة ٢٠ في المائة من نصيب الفرد من المياه بحلول عام ٢٠٢٠، فضلا عن استخدام صافي صفري للطاقة لجميع المباني السكنية الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠، وللمباني التجارية بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى مستوى المدن، انضم ١٠١٦ رئيس بلدية إلى مؤتمر رؤساء البلديات المعنيين باتفاق حماية المناخ في الولايات المتحدة، وتعهدوا بالحد من انبعاثات الكربون في مدنها إلى ما دون مستويات عام ١٩٩٠، تمشيا مع بروتوكول كيوتو. وتصدر الملاحظة أن فصل عائدات الخدمات العامة عن مبيعات الطاقة الفعلية، عبر كفالة العائدات الثابتة للخدمات العامة، مثلما جرى في كاليفورنيا، إنما يتيح لقطاع الخدمات العامة متابعة إدارة جانب الطلب وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

النهج القطاعية لتنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٣٢ - ركزت مناطق وبلدان شتى إجراءاتها على القطاعات العالية الأثر التي تسجل أعلى معدلات استخدام الموارد والتلوث. فعلى سبيل المثال، أشارت الأبحاث إلى أن المواد الغذائية والمشروبات تخلف أعلى مستويات الأثر الإيكولوجي عن كل دولار مُنفق، تليها الأجهزة الكهربائية المنزلية، والإسكان. وبالقائمة المطلقة، يخلف كل من قطاع الأغذية، والنقل الخاص، والإسكان، أهم هذه الآثار^(٢٦).

(٢٦) المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٨؛ والوكالة الأوروبية للبيئة.

مجموعات الحوافز المراعية للبيئة

٣٣ - واستهدفت أيضا بعض تدابير التحفيز الاقتصادي المعتمدة للاستجابة إلى الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ورغم أنه من السابق جدا لأوانه تقييم أثرها^(٢٧)، فإن مجموعة التدابير الواسعة هذه (ومن هنا الإنفاق على وسائل النقل والهياكل الأساسية للمياه في الصين، وكفاءة استخدام الطاقة في المباني في المكسيك وفرنسا، والإنفاق على وسائل النقل العام في جمهورية كوريا^(٢٨)) تعطي فكرة عن أبعادها. ويمكن أن تسهم هذه الاستثمارات في إحداث تغييرات إيجابية واستخلاص دروس هامة. فهي جزء من حركة جديدة لتحقيق اقتصاد مراعي للبيئة يدعو إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وإيجاد فرص عمل لائقة مراعية للبيئة.

باء - الابتكارات التجارية من أجل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٣٤ - تشكل الأعمال التجارية الأدوات الرئيسية في عملية الإنتاج والاستهلاك على مستوى التجار الفرديين في الأسواق غير الرسمية، وصولا إلى الشركات العالمية. وينبغي أن يصبح التفكير المتصل بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "العمل المعتاد" في اتخاذ القرارات بشأن التمويل والتأمين، وتطوير المنتجات، والابتكار والإنتاج والتسليم، مع التركيز بشكل متزايد على تقديم الخدمات وليس المنتجات. ولقد اعتمدت معظم الحكومات حتى الآن على التدابير الطوعية التي تُعتبر غير كافية في حد ذاتها لتحقيق هذا الهدف. إذ من الضروري أيضا اعتماد التدابير التنظيمية، التكميلية، القائمة على آليات السوق، والتي تولّد الحوافز اللازمة لتغيير نموذج الأعمال الأساسي، ومواءمة استخدام الموارد وتكاليفها. وعلى سبيل المثال، فإن قيام الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاق قاعدة مسؤولية المنتجين، رغم تركيزه على نهاية الحياة، قد ترك أثره عبر جميع مراحل دورة الحياة، جاعلا قابلية إعادة التدوير وسهولة التفكيك جزءا أساسيا من مخطط تصميم السيارات والمعدات الإلكترونية. ويرى المحفل الاقتصادي العالمي أن كلفة المياه في جميع أنحاء العالم لا تكاد تُذكر مقارنة بمدخلات أخرى، وبالتالي فإنه نادرا ما يُنظر إلى المياه على أنها ذات أولوية عندما يحاول قطاع الأعمال

(٢٧) نقلا عن تقديرات البحوث العالمية لمصرف إتش إس بي سي (HSBC)؛ وتركز هذه البحوث على مواضيع الاستثمار للحد من تغير المناخ، وبالتالي، فإنها تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات التي تسهم في الانتقال إلى الاقتصاد المراعي للبيئة. المصدر: N. Robins, R. Clover, and C. Singh. "A Global Green Recovery? Yes, but in 2010", (HSBC Global Research, London, August, 2009).

(٢٨) http://www.unep.org/pdf/G20_policy_brief_Final.pdf

الحد من تكاليف الإنتاج^(٢٩). وما لم تعكس أسعار الموارد ندرتها، ستبقى الحوافز للحد من استخدامها في الإنتاج محدودة.

٣٥ - ويقترح المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ثلاثة أدوار للأعمال في تعميم الاستهلاك المستدام: (أ) الابتكار، (ب) التأثير على الخيار، (ج) خيار الحل المستدام^(٣٠). وترتبط الأدوار الثلاثة، بطريقة أو بأخرى، بإدارة سلسلة السلع الأساسية، ولا سيما عبر ترسيخ مبادئ الاستدامة في نموذج الأعمال الأساسي. وعلى سبيل المثال، يثبت تحليل دورة حياة السيارات والإلكترونيات أن الأثر البيئي الأكبر ينشأ في مرحلة استخدام المنتجات وليس في مرحلة التصنيع. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى الابتكار الفعلي في التصميم (الكفاءة الإيكولوجية، التصميم المراعي للبيئة) لتحسين المنتجات باستخدام موارد أقل في مرحلة الاستهلاك. وفي وسع قطاع الأعمال أن يستخدم التسويق والاتصال وحملات التوعية، ولا سيما بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية وأطراف ثالثة أخرى، لتشجيع على استخدام منتجات وخدمات أكثر استدامة. كما يمكن لقطاع الأعمال سحب المنتجات والمكونات غير المستدامة من السوق. وبالطبع، ينبغي القيام بذلك بالشراكة مع جهات فاعلة أخرى في المجتمع، بما يشمل الجهات المتنافسة، وقد يتطلب تعاوناً دولياً^(٣١). ويمكن مثلاً أن يطبّق على تيار الاستدامة ما يُدعى بـ "التعاون الجذري" حيث تنشأ التحالفات بين المنافسين السابقين من أجل إيجاد حلول للمشاكل.

٣٦ - ويُقصد بـ "خيار الحل المستدام"، على صعيد تجار التجزئة، فرض معايير على المشتريات عندما تقوم الأوساط التجارية مثلاً بإزالة مركبات معينة من سلاسل إمداداتها (كما فعلت شركة "ول مارت" (Wal-Mart) في ما يتعلق بسبع مواد كيميائية خطيرة). وقد تمثل هذه الخطوة أداة قوية، لكنه ينبغي توخي الحذر لتجنب الآثار المنافية للمنافسة في هذا الإطار، حيث يكون أكبر الموردّين فحسب قادرين على التعامل مع إجراءات ضمان الجودة. غير أن إدارة سلسلة الإمداد تشكل في آن محرّكا قويا وخير مثال على تقنية وُضعت لأغراض أخرى وباتت تُستخدم على نحو متزايد لجعل سلسلة الإمداد أكثر مراعاة للبيئة، علماً بأنه يمكن مواصلة تحسينها لدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

(٢٩) انظر الحاشية ١٧.

(٣٠) انظر الحاشية ٦.

رابعا - دور المجتمع المدني والمستهلكين

٣٧ - اضطلعت منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بدور هام في التوعية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ووضع الأدوات (كتحليل دورة الحياة والبصمة الإيكولوجية)، وتسهيل المبادرات التي يقودها المستهلكون، أو برامج إصدار الشهادات (من جانب مجالس الإشراف السليم على موارد الغابات والموارد البحرية، أو بشأن التجارة العادلة مثلا)، وإتاحة الإجراءات المحلية والحلول العملية.

٣٨ - إصدار الشهادات ووضع العلامات: تتسم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدرجة من التعقيد والخصوصية فيما يرتبط بتطبيقها على المنتجات، وزمان ومكان اعتماد هذه الأنماط، مما يجعل من الصعب وضع نظم بسيطة لإصدار الشهادات. وبات هناك الآن ما يكفي من الخبرات التي تعتمد على أدوات مختلفة، تتراوح بين الكشف عن المعلومات الوقائية المركزة تركيزا ضيقا (كفاءة استخدام الطاقة مثلا) والعمليات التي تتضمن شهادة امتثال طوعية لمعايير الاستدامة الشاملة من جانب طرف ثالث. وثمة دروس مستفادة من أجل تحقيق التوازن بين الدقة والمصدقية من جهة، والأعباء الإدارية لإصدار الشهادات وضمان الجودة. وفي بعض الحالات، تحتل قيمة الشهادات حيزا أقل على صعيد التأثير على المستهلك النهائي مقارنة بالتعامل مع المشاكل التي برزت في إجراءات إصدار الشهادات، كمارسات العمل الاستغلالية من جانب المتعاقدين من الباطن. وفي عملية تصميم الأدوات الإعلامية للمستهلكين، ثمة "توتر" قائم بين التغطية الشاملة المتعددة الصفات والرغبة في الحصول على أثر سريع وواسع النطاق على مستوى القاعدة، أي على نطاق يحدث فرقا بينا. وقد أشارت منظمة المستهلكين الدولية، "Consumer International" إلى شواغل تؤكد أن كلا من عدد العلامات وأصنافها يثير الإرباك لدى المستهلكين، ويحد بالتالي من فعاليتها.

٣٩ - وبرزت الآن بعض المبادرات العالمية الرامية إلى تسخير القدرات المتنامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجعل الشفافية على مستوى المنتجات والموردين القاعدة عوضا عن الاستثناء الذي حققته خطط إصدار الشهادات في الماضي. وتضم هذه المبادرات، مثل مبادرة "الناس من أجل الأرض" ("People4Earth") ومؤشر تحسين المعيشة الذي أعدته شركة "وول مارت"، الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، سعيا للحد من الارتباك الذي يواجه المستهلكين في ممارسة خيارات الاستهلاك المستدام. ومن خلال وضع معايير اجتماعية وبيئية أساسية، ومعايير للعدالة ينبغي تلبيتها، ومعايير محسنة تدريجيا ينبغي الاعتراف بها ومكافأتها، تسهم هذه المجموعات في تعميم الاستهلاك المستدام على نحو تدريجي. وسيكون الدعم المؤسسي والتقني لهذه الجهود عاملا بالغ الأهمية في عملية بناء

قدرات الموردين، بالأخص على نطاق صغير، في البلدان النامية، ومن أجل تحقيق المعايير الأساسية والتحسينات المستمرة.

الإطار ٣: التكنولوجيا الأحيائية للمنتجات المستدامة

بدأ كل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على حد سواء، بالاعتراف بشكل متزايد بقيمة الشراكات وزيادة الشفافية. فلقد أتاحت شركة "نوفوزيم" (Novozymes)، التي تصنع خمائر مصممة أحيائياً سجلات أبحاثها للصندوق العالمي للأحياء البرية لاستكشاف إمكانات التكنولوجيا الأحيائية الصناعية في التخفيف من غازات الاحتباس الحراري، وذلك من خلال استخدام تحليل دورة الحياة. ويخلص التقرير الذي أثمرت عنه هذه البحوث إلى أن التكنولوجيا الأحيائية الصناعية تتمتع بإمكانات هائلة للتخفيف من آثار تغير المناخ، لكن الأهم من ذلك هو أن التقرير يضع سيناريو للاقتصادات المستقلة عن الوقود الأحفوري والنفائات. ويعتمد هذا، بشكل أساسي، على استخدام الخمائر القائمة على التكنولوجيا الأحيائية في صناعة الأغذية والوقود لتحسين الكفاءة، وفي المنتجات أيضاً، كالمنظفات التي لا تتطلب استخدام مياه ساخنة. ويمكن استخدام المواد المعتمدة على البيولوجيا، بما يشمل الفضلات المعاد تدويرها، للاستعاضة عن المنتجات اليومية المصنوعة من النفط الخام. ويتوقف تنفيذ هذا السيناريو على نظام متين وفعال للسياسات والمعايير الدولية المستدامة.

خامساً - سياسات وتدابير الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٤٠ - ليس من المرجح أن تتمكن سياسة عامة، بمفردها من تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ومع ذلك، فإن معظم البلدان، باستثناء قلة من البلدان التي جرى استعراضها أعلاه، لا تزال تفتقر إلى وجود إطار عمل متكامل وتعمل عوضاً عن ذلك بسياسات، وإجراءات وبرامج تعالج جوانب الاستهلاك والإنتاج كل على حدة.

ألف - الاستهلاك المستدام

٤١ - على الرغم من توفر دليل قاطع من دراسات السوق على أن الوعي بالمسائل البيئية والاجتماعية بدأ يصبح جزءاً من التيار العام، فإنه لا تزال هناك الكثير من العقبات. ويزعم ما نسبته ١٥ في المائة من المستهلكين الغربيين أنهم يراعون المسائل البيئية والاجتماعية في ما يتخذونه من قرارات بشأن الاستهلاك. ومع ذلك، ونظراً لأن حصة السوق من الأغذية،

والأثاثات، والمباني، والمنازل ومنتجات العناية الشخصية المستدامة، لا تزال تشكل ما نسبته ١ في المائة أو أقل^(٣١)، فإن جزءاً ضئيلاً من المستهلكين المتحلين بالوعي الاجتماعي يترجمون شواغلهم إلى مشتريات. وتشمل الأسباب ما يلي: (أ) صعوبة الحصول عليها؛ (ب) أداء المنتج (متصور أو حقيقي)؛ (ج) عدم وجود بطاقات توسيم سهلة الفهم، ومتعددة السمات وموثوق بها؛ (د) التصور، (وأحياناً بشكل صحيح)، بأن الثمن التشجيعي يتجاوز قدرات معظم الناس؛ (هـ) والخضوع لحكم العادة.

٤٢ - وهناك ثلاثة مسارات يمكن من خلالها التعجيل بالاستهلاك المستدام وهي: (أ) إعادة تصميم المنتجات، (ب) والتحول من استهلاك المنتجات إلى الخدمات، (ج) والاستهلاك الأكثر وعياً^(٣٢). ويمكن إعادة تصميم المنتجات بحيث تصبح أكثر نظافة وأماناً وتستخدم الطاقة على نحو أكثر كفاءة. ومن الممكن أن تصنع المنتجات في شركات تدفع أجوراً عادلة للموظفين العاملين في أماكن عمل صحية والتي تعامل الحيوانات معاملة إنسانية. ومن الممكن تعزيز الاستدامة عن طريق الانتقال من نموذج لتحقيق الأرباح يقوم على بيع المنتجات إلى آخر يقوم على تقديم خدمات موجهة نحو أداء مهمات. ويمكن دائماً التوصل إلى طرق لتقديم الخدمات التي يرغب فيها الزبائن بوسائل أقل كثافة في استهلاك الموارد. ولكن يرى الكثيرون أن هناك حاجة لتحول كبير من الاستهلاك التفاخري إلى الاستهلاك "الواعي" وذلك من أجل وضع الاقتصادات في مسار مستدام. ويمكن تحقيق هذا من خلال التثقيف، وإذكاء الوعي وعن طريق استخدام أدوات تقدم للمستهلكين معلومات فورية وشفافة وموثوق بها عن المنتجات والمنتجين.

المعلومات والتثقيف

٤٣ - لا يزال هناك سوء فهم واسع الانتشار للاستهلاك المستدام بوصفه "قلة الاستهلاك" بدلاً من "الاستهلاك بشكل أفضل" والقيام باختيارات مستنيرة. وتتطلب إعادة توجيه أفضليات المستهلكين وما يتخذونه من قرارات بشأن الشراء توفر معلومات كافية وموثوقة فضلاً عن التثقيف بشأن المسائل البيئية، والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت كل من البرتغال، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وموريشيوس، والنرويج واليابان البيئة والتنمية المستدامة (يشكل الاستهلاك المستدام العنصر الأساسي للتنمية المستدامة) في مناهجها

(٣١) A. White, "Consumption, Commerce and Citizenship: Values Transformation to Build a Sustainable World" (Washington, DC, People4Earth, 2009).

(٣٢) انظر الحاشية ٥.

الدراسية، وكذلك في برامج تدريب المعلمين فضلا عن برامج/حملات تثقيف الجمهور الواسعة النطاق.

٤٤ - وتتوفر عدة أدوات للمساعدة على إدماج الاستهلاك المستدام في التعليم. وتشمل هذه الأدوات كتيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/اليونسكو المتعلق بتبادل الشباب، والمبادئ التوجيهية بشأن التثقيف من أجل الاستهلاك المستدام المعنون "هنا والآن"^(٣٣)، ومبادرات أطلقتها منظمات المجتمع المدني (مثل شبكة مواطنة المستهلك ومركز التثقيف البيئي)، ومثل مبادرات تدريب المعلمين من قبيل مبادرة اليونسكو المعنونة "مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل إعادة توجيه تثقيف المعلمين لمعالجة مسألة الاستدامة" على الصعيد العالمي، أو "الدليل البرتغالي لتثقيف المستهلك" على الصعيد الوطني. وحاولت عدة دراسات استقصائية استطلاع آراء الجمهور بشأن قضايا الاستدامة؛ ويجب الإشارة إلى الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٩ التي أجرتها فرقة عمل مراكش بشأن أساليب الحياة المستدامة فيما يتعلق بالكيفية التي يتصورها، ويتخيلها الشباب البالغون، ويشكلون بها أنماط الحياة المستدامة. وتظهر النتائج الأولية درجة أعلى من القبول في أوساط الشباب البالغين للحلول المبتكرة.

٤٥ - وأسهم النمو في مباشرة الأعمال الحرة الوطنية عن طريق تحدي المؤسسات القائمة وطرح نماذج بديلة للعمل من جانب الحكومات، وقطاع الأعمال والقادة المدنيين والسعي لترجمة الوعي الواسع النطاق إلى تغير سلوكي.

٤٦ - ولا ينطوي التثقيف في مجال الاستدامة ببساطة على توفير معلومات عن "إزالة الطابع المادي" للاستهلاك أو التشديد على الخدمات فحسب بل أيضا الحد من الآثار السلبية البيئية، والاجتماعية والثقافية للخدمات نفسها - على سبيل المثال، السياحة. وأجرت فرقة عمل مراكش المعنية بتنمية السياحة المستدامة دراسة استقصائية عن أفضل الممارسات وأطلقت حملات من قبيل حملة جواز السفر الأخضر^(٣٤) باستخدام الإنترنت لإبراز السبل العملية لحماية التراث الطبيعي والثقافي. وتركز عملية إعداد أدلة التدريب وتوزيعها وأدوات التعلم الإلكتروني على الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في سلسلة الأنشطة السياحية المضيفة للقيمة.

(٣٣) "هنا والآن! التثقيف من أجل الاستهلاك المستدام" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفرقة عمل مراكش المعنية بالتثقيف من أجل الاستهلاك المستدام، ٢٠٠٨). انظر

www.unep.fr/scp/marrakech/taskforces/education.htm

(٣٤) فرقة العمل الدولية المعنية بالسياحة المستدامة. انظر <http://www.unep.fr/greenpassport>

المشتريات العامة المستدامة

٤٧ - حينما تبذل الحكومات جهوداً متضافرة لشراء منتجات وخدمات مستدامة، فإن قوتها الشرائية الكبيرة، إضافة إلى القدوة في القيادة، تنطوي على إمكانية إيجاد أسواق للمنتجات المستدامة ودفع عجلتها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء^(٣٥). وتشكل الحكومات أكبر المستهلكين في أي اقتصاد. ويُقدَّر أن مجموع النفقات العامة من جانب الحكومات المركزية والمحلية (بما فيها نفقات الاستثمار) يساوي ما نسبته ٢٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحوالي ١٥ في المائة في البلدان غير الأعضاء فيها^(٣٦). ويصدق هذا بشكل خاص في قطاعات مثل الدفاع، والصحة والبحوث، والتشييد، والطاقة، ومعدات النقل حيث تكون الحكومة من أكبر الزبائن. وإذا تخلق مشتريات الحكومة اقتصادات وفورات الحجم، فإنها قادرة بذلك على أن تخفض تكاليف التكنولوجيات النظيفة، وأن تجعل المنتجات المواتية للبيئة معقولة التكلفة لجميع السكان.

٤٨ - ويشكل تحول السوق في الولايات المتحدة عقب صدور الأمر التنفيذي لعام ١٩٩٣ الذي اشترط أن لا تشتري الحكومة الاتحادية سوى معدات الحاسوب التي تحمل علامة نجمة الطاقة، إحدى قصص النجاح الموثقة توثيقاً جيداً. ونظراً لأن حكومة الولايات المتحدة هي أكبر مشتر للحواسيب في العالم، فقد أدى الأمر التنفيذي إلى تحول جذري في السوق، وبحلول نهاية تسعينات القرن الماضي فرضت معدات الحاسوب التي تحمل علامة نجمة الطاقة سيطرتها على السوق.

٤٩ - وتكتسب المشتريات العامة المستدامة تأييداً متزايداً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وتسارعت وتيرة العملية نتيجة للعمل الذي تقوم به فرقة عمل مراكش المعنية بالمشتريات العامة المستدامة. وأتاحت فرقة العمل على الإنترنت أداة للتقييم ومواد تدريب لمختلف الجهات صاحبة المصلحة في عملية المشتريات العامة وقدمت تدريباً في مجال بناء القدرات للعديد من البلدان من خلال إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسويسرا والجماعة الفرنكفونية.

(٣٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، "المشتريات العامة بوصفها أداة لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة"، إحاطات الابتكار المتعلقة بالتنمية المستدامة، العدد ٥ (آب/أغسطس ٢٠٠٨).

(٣٦) انظر الحاشية ١٠.

٥٠ - وتعتبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز هي نفسها أكبر المستهلكين لبعض البضائع والخدمات ولديها عمليات على الصعيد العالمي ذات تأثيرات اجتماعية وبيئية كبيرة. وتعتمد الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ استراتيجية ترمي إلى التحرك نحو الحياد المناخي ونظم الإدارة المستدامة في جميع برامجها، وصناديقها ووكالاتها المتخصصة. ويقع هذا العمل في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي التي تولى تيسيرها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإدارة البيئة.

مؤشرات الأسعار

٥١ - على الرغم من أن مبدأ الملوث يدفع قد اكتسب قوة قانونية في التشريعات البيئية في كثير من البلدان، فإن الخدمات البيئية من الجو والتربة والماء، لا تزال تعتبر بشكل أساسي جزءاً من المشاعات العالمية "البضائع المجانية" التي لم يتم تسعيرها كما أن تكاليف الضرر الذي يلحق بالبيئة والمجتمع لا تزال غير مدرجة في تكاليف الإنتاج والأسعار. وإلى حين إحراز المزيد من التقدم في تطبيق المبدأ، سوف تظل مؤشرات الأسعار تفشل في الإشارة إلى الندرة النسبية للبضائع العامة وفي تقديم حوافز للمستهلكين لاختيار خيارات مستدام.

٥٢ - وتبنت العديد من البلدان بدرجات متفاوتة إصلاح الضرائب البيئية، ولكن الصعوبات التقنية والإدارية وأخيراً وليس آخراً، السياسية حالت دون حصول تغيير كبير. وسنت الدانمرك والسويد تشريعات لإصلاحات ضريبية كبرى (وصوت عليها البرلمان الاسكتلندي) بحيث تخفض الضرائب على الدخل وتزيد في الوقت نفسه الضرائب على الأنشطة الملوثة. وتجري حالياً مناقشة تعديلات ضريبية مماثلة على المستويات المحلية في مدينة وينبيغ الكندية وفي مقاطعة أونتاريو. وعلى الصعيد المحلي، تحولت الضرائب على الملكية من المباني إلى الأراضي لتشجيع البناء الأكثر كثافة وتثبيط الزحف العمراني.

باء - الإنتاج المستدام

٥٣ - شهد العقدان الأخيران توسعاً غير مسبوق في الاقتصاد العالمي. ويتمثل أحد مظاهر هذا التوسع في الارتفاع المطرد في نسبة الناتج الصناعي الذي يجري الاتجار به على الصعيد الدولي، مع نمو التجارة الدولية في المصنوعات من ٣٢,٥ في المائة إلى ٤١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣^(٣٧). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تحسين المواد وكفاءة استخدام الطاقة في العمليات الصناعية، فإن الاقتصاد العالمي

(٣٧) اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩. الدخول والارتفاع: التحديات الصناعية الجديدة لبلدان بليون القاع وللبلدان ذات الدخل المتوسط ISBN: 978-92-1-106445-2 (اليونيدو، فيينا، ٢٠٠٩).

لا يزال ينتج المزيد من المنتجات ذات العمر الافتراضي القصير، ويستخدم المزيد من الموارد المادية. ولكن الزيادات الأخيرة التي طرأت على أسعار السلع الأساسية ودواعي القلق المتزايدة فيما يتصل بالنفايات قد تكون علامة على الضغوط المتزايدة للحفاظ على مدخلات المواد والطاقة. ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار مدخلات الطاقة بمجرد انتهاء الركود الاقتصادي العالمي، أضحت فرص الكفاءة الإيكولوجية أكثر جاذبية.

٥٤ - وأدى النمو في التجارة العالمية وفي سلاسل وشبكات الإمداد في العالم إلى تضخيم تحديات وفرص الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتاحة على حد سواء. وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية قد أنقذت ملايين كثيرة من ربقة الفقر، فإن أساليب الحياة التي يتطلع إليها الكثير من الناس والتي مكنت العولمة أعداداً متزايدة في جميع أنحاء العالم من التمتع بها، ليست أساليب مستدامة على أساس العمل على النحو المعتاد. وعلاوة على ذلك، فقد وسعت العولمة من الفجوات بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية وسياسية وتوترات مرتبطة بالمهجرة على سبيل المثال.

٥٥ - وصاحب النمو في الصناعات التحويلية نقل عمليات إنتاج الكثير من المصنوعات من الاقتصادات المتقدمة النمو إلى الاقتصادات النامية وإلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتزايد تجزئة عملية الإنتاج إلى مهام وعمليات فرعية والتي تتربط عن طريق الاتجار في المكونات، وعمليات التجميع والنظم الفرعية. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت الصناعة التحويلية أقل تكاملاً أفقياً واختفت الصورة القديمة المتمثلة في إدخال المواد الخام من أحد طرفي مصنع ضخم لتخرج من الطرف الآخر في شكل منتج نهائي ولم تعد قابلة للتطبيق شيئاً فشيئاً.

٥٦ - وأدى عدم قدرة الشركات على تحديد مصادر المدخلات والعناصر المادية، ولا يقل أهمية عن هذا تحديد استدامة ممارسات الموردين، إلى إقناع بعض أرباب الصناعة وتجار التجزئة بتوسيع نطاق مسؤولياتهم لتواكب سلاسل الإمداد. وقد جعلوا من تعزيز الحلقات الضعيفة في تلك السلسلة مصلحة مباشرة وإيجابية لهم. ويتطلب الإنتاج المستدام بذل جهود منهجية ومنسقة للتأثير على ممارسات الأعمال التجارية على نطاق شبكات سلسلة الإمداد ولبناء القدرات في الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل التصنيع على أساس مستدام.

٥٧ - وأحرز خلال العقود القليلة الماضية تقدم ملموس في تحسين فهم الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لعمليات الإنتاج الصناعي وفي تطوير أدوات وأساليب لتحسين كفاءة الموارد (على سبيل المثال جعل العبوات المعدنية والزجاجية للمواد الغذائية والمشروبات أقوى ولكنها أخف وزناً، وتيسير إعادة التدوير عن طريق تصميم السيارات بطريقة تجعل عملية

التفكيك أيسر) والحد من الآثار البيئية (على سبيل المثال استبدال الدهانات والمواد اللاصقة التي تحتوي بصورة أساسية على المذيبات بأخرى تحتوي بصورة أساسية على الماء وغيره من البدائل). وأصبح لاشتراط تحليل دورة الحياة لمنح الشهادات أثر فعال في تيسير استخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة، والإنتاج الأنظف وظروف العمل اللائق، ولكن لا تزال هناك حاجة للمزيد من العمل لجعل الإنتاج المستدام هو القاعدة في جميع القطاعات والبلدان. وشرط هذا التحول يكمن في انتهاز الحكومة لسياسات واتباع توجيهات متسقة ومتسمة بالشفافية، واشتراك قادة الشركات المتعددة الجنسيات بشكل فعال في تعزيز ممارسات الإنتاج المستدام على طول سلاسلهم العالمية للإمداد، والرصد والرقابة من قبل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ومن الممكن أن تضطلع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدور حيوي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتلبية المعايير الأكثر تشددا. كما أن تعزيز المشاركة الحالية لأسرة الأمم المتحدة في الأعمال التجارية العالمية من خلال آليات من قبيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وعن طريق برامج التعاون التقني مثل برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يمكن أن يساعد في هذا الصدد.

٥٨ - وساعدت أنظمة منح الشهادات أيضا على تشجيع إحراز تقدم بشأن الحد من كثافة استهلاك المنتجات للموارد والتلوث الناجم عن ذلك فضلا عن تعزيز الآثار الاجتماعية الإيجابية في البلدان النامية. وتضمن البضائع الممنوحة شهادة التجارة العادلة مثل البن، والشاي، ومنتجات الحرف اليدوية، والسكر، والنبذ، والعسل للمنتجين على الأقل أسعارا أعلى من السعر السائد في السوق، عن طريق الاستغناء عن الوسطاء. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ حجم مبيعات البضائع الممنوحة شهادة التجارة العادلة ٤,٠٨ بلايين دولار في جميع أنحاء العالم، بزيادة من عام لآخر بنسبة ٢٢ في المائة. وتشكل منتجات التجارة العادلة عموما ما نسبته ١ إلى ٢٠ في المائة من جميع المبيعات في فئات المنتجات في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قُدر أن أكثر من ٧,٥ ملايين من المنتجين وأسرهم يستفيدون من الهياكل الأساسية، والمساعدات التقنية ومشروعات التنمية المجتمعية التي تمويلها التجارة العادلة. وتكتسي هذه المشاريع قيمة لأنها، في جملة أمور أخرى، توفر للمنتجين فرصة بناء قدراتهم (الصغار بشكل رئيسي) حتى يتسنى لهم تلبية أفضل الممارسات المطلوبة لمنح الشهادة. ومع ذلك، فلم يتم الاتصال في الوقت الحاضر سوى بنسبة ضئيلة من المنتجين، حيث يمكن نشر البرامج الهادفة إلى زيادة نقل أفضل الممارسات وإلى ضمان الوظائف اللائقة والأسعار المجزية على نطاق واسع.

٥٩ - ويمكن للأسواق التنافسية أن توفر أدوات قوية لتغيير أنماط الإنتاج، ولكن الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية تشكل، من ناحية أخرى، عقبة مستمرة، مما يعوق التعاون بين المتنافسين على تحسين المعايير. وتتعرض أيضا معايير الطوعية وغيرها من المعايير بشكل متزايد لخطر أن تصبح حواجز أمام التجارة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد بدأت برامج المعونة لصالح التجارة^(٣٨) وغيرها من البرامج في توفير بناء القدرات لضمان تمكن القطاع الخاص من تلبية هذه المعايير، كما يقدم الاتحاد الأوروبي خدمات مكتب مساعدة عمليات التصدير على الإنترنت لتقديم المشورة والمعلومات إلى البلدان النامية^(٣٩). ولكن لا تزال هناك حاجة للمزيد من العمل. وجرى تطوير برنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف المتعلقة ببرنامج الإنتاج المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والأنظف الذي أنشئ من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو من أجل زيادة الدعم التقني وبناء القدرات. وتغطي هذه الشبكة من المراكز حاليا ٤٢ من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٠ - وأكد التقييم الذي أُجري في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ للبرنامج المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للإنتاج الأنظف^(٤٠) على النجاح المتواصل في إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها لتقديم الخدمات التي مكنت الشركات، والمؤسسات الحكومية وغيرها من المنظمات من الالتزام بالإنتاج النظيف. وخلص التقييم إلى أنه من حيث إنشاء المؤسسات وتعزيزها، فإن هذا النهج كان مناسباً للأحوال السائدة في معظم البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية. ولكنه يقترح أيضا عددا من التحسينات، بما في ذلك إقامة شبكة لمؤسسات الخبراء وتعهدها من أجل تمكين إدارة البرنامج من الاستفادة من الخبرات المتاحة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

(٣٨) تهدف المعونة لصالح التجارة إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، على تنمية المهارات المتعلقة بالتجارة والهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها ولتوسيع نطاق تجارتها. انظر http://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/aid4trade_e.htm.

(٣٩) http://exporthelp.europa.eu/display.cfm?page=intro/intro_Welcome.html&docType=main&languageId=EN.

(٤٠) اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقييم المستقل المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الإنتاج الأنظف، (اليونيدو، فيينا، ٢٠٠٨).

سادسا - التحديات والعقبات المستمرة

٦١ - يتمثل هدف الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة في تحديد التحديات والعقبات التي تعوق التقدم صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتهدف الدورة التاسعة عشرة للجنة إلى كفالة موافقة المجتمع الدولي على برامج النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتتيح الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة معا الفرصة للتعلم من التجربة الأخيرة، وإذكاء الوعي بموضوع الاستدامة على الأجل الطويل والشواغل المتعلقة بالإنصاف، وبناء برنامج متسق (الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة) للتصدي للتحديات التي تواجه الاستدامة:

- إدماج الشواغل المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في نظم التعليم، فضلا عن نظم الحوكمة المحلية، والوطنية، والدولية والمتعلقة بالشركات
- تحديد الإجراءات والمبادرات ذات الأولوية على مختلف الصُّعد
- دعم تعلم الأقران من بعضهم
- حشد الدعم من أجل زيادة عدد المبادرات والبرامج الناجحة
- تشجيع السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارات العامة والخاصة التي تعزز الاستدامة
- تهيئة بيئة مواتية لدعم البحوث، والابتكار والتنمية في المجالات الحاسمة.

٦٢ - لا تزال الأهداف الموجهة لهذه البرامج كما هي في برنامج جوهانسبرغ^(٤١):

- ضمان رفع مستويات المعيشة للفقراء بشكل تدريجي حتى وإن أصبحت خيارات الاستهلاك لدى الأغنياء أقل كثافة في استهلاك الموارد وأقل تدميرا للبيئة
- فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي من الناحية النسبية وحيثما أمكن من الناحية المطلقة، بما يتسق مع القضاء على الفقر والتنمية البشرية الشاملة
- تنشيط الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة وتنشيط عرضها
- تعزيز المزيد من خيارات الاستهلاك وأساليب الحياة المتسمة بالاستدامة والاستهلاك المنخفض للكربون

(٤١) عملية مراكش، ”مدخلات مقترحة للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة بشأن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة“. المشروع العام الثالث (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). انظر <http://esa.un.org/marrakechprocess/draft10YFPIInput.shtml>.

• تعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق الاستثمار في البشر والمجتمعات المحلية على النحو الذي جرى التأكيد عليه في الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة على سبيل المثال^(٤٢).

٦٣ - ومن أجل أن يكون البرنامج مجدياً، فإنه قد ينظر في تحقيق أهداف ملموسة. ما الذي يمثل تقدماً ملموساً نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحلول عام ٢٠٢٠؟ وكيف تتفاوت الأهداف بين جميع البلدان وفي مختلف مستويات التنمية؟ وتتمثل إحدى نقاط الانطلاق للإجابة على هذين السؤالين في مجموعة من الأولويات والاستراتيجيات الإقليمية التي جرى تحديدها خلال اجتماعات التنفيذ الإقليمية للجنة التنمية المستدامة وتحت مظلة عملية مراكش.

٦٤ - حدد اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي العديد من العقبات أمام الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبعض هذه العقبات ذات صلة بجميع المناطق^(٤٣):

(أ) ضعف التعليم والافتقار إلى الوعي بشأن مزايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أوساط جميع الجهات صاحبة المصلحة؛

(ب) حالات فشل الحكومات (الافتقار إلى التشريعات و/أو إنفاذها؛ وضعف الاعتراف بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في معظم السياسات)؛

(ج) انخفاض أسعار الموارد الطبيعية وعدم تسعير التلوث.

٦٥ - تقف عقبات أخرى أمام البلدان النامية بصفة خاصة مثل:

(أ) عدم كفاية البيانات المتعلقة بالاستخدام المتسم بالكفاءة للموارد وبالتلوث؛ وضعف عملية رصد الأنشطة الاقتصادية التي تستنفد الموارد، وتؤدي إلى تدهور البيئة؛

(ب) الاعتماد على تكنولوجيات غير فعالة وفات أوانها؛ والافتقار إلى المعلومات والمعارف عن الممارسات الإدارية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

(ج) الافتقار إلى القدرات التقنية (على سبيل المثال، من أجل تطوير المنتج وتصميم مشاريع الإنتاج الأنظف المقبولة لدى المصارف؛ ومن أجل تنفيذ السياسات العامة فيما يتعلق بالمشتريات العامة المستدامة)؛

(د) العقبات الاقتصادية (الافتقار إلى آليات التمويل الملائمة للاستثمارات في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والافتقار إلى الحوافز المالية؛ وتفشي الفقر على نطاق واسع)؛

(٤٢) <http://www.unep.org/greeneconomy> و www.un.org/esa/policy/policybriefs/policybrief12.pdf

(٤٣) "التقرير الاستعراضي الأفريقي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين"، (اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، دار السلام، ٢٠٠٨)، انظر www.arscp.org.

(هـ) العقوبات التنظيمية (ضعف المؤسسات المعنية برسم السياسات والأنظمة وتنفيذها؛ وعدم توافر المشاريع التعاونية وبرامج التبادل لتيسير تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي).

٦٦ - تشمل العقوبات التي جرى تحديدها في المشاورات الإقليمية الأخرى ما يلي:

- الافتقار إلى برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز المقدمة إليها من أجل إدراج الإدارة البيئية في عملياتها (منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
- عدم توفر المنتجات المستدامة بأسعار متهاودة، ولا سيما المواد الغذائية التي تشكل أكبر حصة في نفقات الفقراء (منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
- عدم اعتماد أهداف ملموسة بشكل أكثر وغايات تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الإقليمي والوطني (منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا)
- الافتقار إلى التقييم المتكامل للسياسات
- عدم الانخراط في عملية تغيير أساليب الحياة المصممة لمختلف الشرائح الاجتماعية للمجتمع (منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا)
- عدم وجود سياسات للتشجيع على ابتكار النظم، وتعزيز عملية الاستيعاب الداخلي للعناصر الخارجية والتحول من الاستهلاك القائم على المادة إلى الاستهلاك "ذي الطابع غير المادي"
- تغيير دور الحكومات من منظم إلى وسيط للتغيير يدعم الإجراءات الجماعية التي تشرك جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٦٧ - ويجب أن يتمتع البرنامج المشترك بالقدر على التصدي للعقبات الاستراتيجية الكبرى المحددة أعلاه. ومن حيث عناصره، فإنها في حاجة إلى تبادل المعارف، وإمكانية الحصول على الأدوات والمنهجيات والتدريب والدعم التقني وبناء القدرات. ويمكن أن يوفر الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على الأقل، طريقة لتنظيم المعارف والمعلومات وتبادلها واستكمال قاعدة المعارف باستمرار بالدروس الجديدة المستمدة من التجربة على أرض الواقع. ويمكن أن تستفيد الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أيضا من إمكانية الحصول على الأدوات والمنهجيات اللازمة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين على كامل نطاق القرارات الاقتصادية، من المشتريات العامة إلى إدارة

سلاسل الإمداد العالمية إلى سلاسل الإنتاج الأنظف إلى الاستهلاك المستدام. وبالإضافة إلى توحيد الأدوات في مجموعة أدوات في متناول اليد، يمكن للبرنامج أيضا أن يتيح برنامجا مفيدا لتدريب واضعي السياسات للحكومة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في استخدام الأدوات المعنية. ويمكن للبرنامج أن يساعد صانعي القرار في اختيار وتطبيق مزيج ملائم من البرامج والسياسات للتصدي للعقبات والحواجز أمام البلدان والقطاعات وشرائح المجتمع. وأخيرا، يمكن أن يوفر وسيلة مفيدة للمساعدة على ربط الإجراءات على جميع المستويات بالدعم التقني والموارد المالية.